

النشاط النجاري

في البحر الأحمر

في العصر العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٨ م

.....
للككتور عبد الرحيم عبد الرحيم

كلية الانسانيات - جامعة قطر

.....

تمهيد :

منذ أقدم العصور والبحر الأحمر يعد شرياناً حيويًا للمواصلات ووسيلة للتبادل التجاري والحضاري بين البلدان المحيطة به من جانب ، وبينها وبين البلدان الأخرى من جانب آخر .

ومع اتساع نطاق التبادل التجاري خارج النطاق المحيط به وبخاصة بين الشرق والغرب ازدادت أهمية هذا البحر وتطلعت الدول التجارية للسيطرة عليه كطريق حيوي لنشاطها التجاري الذي أصبح يمثل عصب حياتها الاقتصادية فاهتمت في بادئ الأمر المدن الإيطالية التي كانت تحتكر نقل المتاجر الشرقية إلى أوروبا وأصبح للجناليات الإيطالية وكائلها ومغازنها على سواحل هذا البحر وبخاصة في السويس والمدن المصرية الأخرى ونشطت الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانئه وتبذلت السلع الهندية والمصرية واليمنية بين بلدان البحر الأحمر المختلفة وزاد من نشاط هذه الحركة التجارية أن التجار الأوروبيين عملوا على نقل هذه التجارات إلى بلادهم وترويجها نظراً لما أصبحت تدره عليهم من ربح وفير (1) . ولكن منذ أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر - أي قبيل دخول العثمانيين منطقة الشرق العربي - جددت على الموقف عوامل عالمية ومحلية أدت إلى إصابة هذا النشاط بشيء من التدهور منها : -

أولاً - نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحويل النشاط التجاري إلى هذا الطريق على يد قوى أوروبية أخرى غير المدن الإيطالية ومحاولة البرتغاليين محاصرة القوس التجارية العربية والقضاء عليها .

ثانياً - تعمق الأمراء المماليك ونوابهم في موانئ البحر الأحمر وبخاصة بعد وصول البرتغاليين إلى المياه العربية فيذكر لنا ابن أياس في معرض حديثه عن موانئ السلطان الغوري أن نائبه في جدة والذي كان يدعى حسيناً كان يأخذ العشر من تجار الهند المثل عشرة أمثال فامتنع

التجار من دخول بندر جدة وآل أمره الى الحراب وعز وجود الشاشات من مصر والارز والاقطاع وأغرب البندر (٢) وترتب على ذلك بطبيعة الحال عدم وصول السلع التجارية الى الموانئ المصرية الاخرى التي كان التجار الاوربيون يأخذون منها هذه السلع وينقلونها الى أوربا مما أثر على احوال مصر الاقتصادية فغرب كذلك بندر الاسكندرية وبندر دمياط فاستنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم وعز وجود الأصناف التي كانت تجلب من بلاد الفرنج كما تعرض التجار لكثير من المظالم وكثرة الضرائب ومصادرة أموالهم ولم يفتحه من أعيان التجار أحد حتى صادره وأخذ أمواله ولاسيما ما جرى على الشيرازي والخليبي التاجر وغيره من أعيان التجار (٣) ولا شك أن ذلك كان نتيجة حتمية لما أصاب النشاط التجاري في البحر من تدهور نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية جزئيا الى طريق رأس الرجاء الصالح ومعاصرة البرتغاليين للسواحل العربية ومداخل البحر الأحمر (٤) وان لم يقف الممالك مكتوفي الأيدي ازام هذا الخطر البرتغالي وتهديده لاقتصاد دولتهم ولذا بدأ الصراع المملوكي البرتغالي حول البحر الأحمر والسيطرة عليه لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية .

الصراع المملوكي البرتغالي حول البحر الأحمر :

بدأ هذا الصراع منذ وصول البرتغاليين الى البحار الشرقية حيث صمل كل طرف على الاستيلاء وأمر سفن تجار الطرف الآخر . بل عمل كل فريق على العبث واتلاف واقتصاد ثروات الفريق الآخر . وعادت هذه الأعمال العدائية من جانب الطرفين بالمخسارة الشديدة على موانئ البحر الأحمر وبخاصة موانئ عدن ومخا وجدة حيث تذكر المصادر المعاصرة وكثرة الاشاعات بفساد الافرنج وتعيبهم على التجار وقد حاصروا حول بندر جدة (٥) .

وقد قامت سياسة البرتغاليين في حقيقة الأمر منذ تلك الفترة على أساس القضاء على كل نفوذ تجاري للتجار العرب في البحار الشرقية ومن هنا كانت مطاردتهم للسفن العربية واغراقها والعمل على طرد العرب من المراكز التجارية الهندية والافريقية منذ وصول فاسكو داجاما الى هذه البحار

حيث قام أثناء رحلته الثانية سنة ١٥٠٢ بإرسال حملة مكونة من خمس سفن حربية للإقامة الدائمة عند مدخل البحر الأحمر (٦) والعمل على مهاجمة السفن العربية ومنعها من مزاوله النشاط التجاري في مياه المحيط الهندي إلا بتصريح من البرتغاليين وفعلاً تمكن قائد هذه الحملة البرتغالية من القيام ببعض الأعمال العدائية ضد السفن التجارية العربية كما تمكن من أسر بعض البعارة العرب (٧) وقد ازدادت حدة الحصار البرتغالي شدة حينما وصل إلى المياه الشرقية البوكر سنة ١٥٠٦م الذي شدد من فرض الحصار البحري المفروض على البحار العربية ومدخلها مما أضر ضرراً فادحاً باقتصاد كل من مصر واليمن والهندية (٨) التي كانت تسمى جادة في تلك الأونة على مقاومة الخطر البرتغالي عن طريق حث السلطان الفوري على النهوض لمقاومة العدو المشترك ورغم سوء الظروف الداخلية التي كانت تحيط بالسلطان الفوري فإن خطته كانت قائمة آنذاك على تقوية نفوذه في أقاليم البحر الأحمر وتحصين سواحله إدراكاً منه لأهمية البحر الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لأملاكه في مصر والحجاز ولذا فإنه أرسل في ٦ جمادى آخر ٩١١هـ - ٤ نوفمبر ١٥٠٥م حملة بحرية تحت قيادة حسين الكردي من ميناء السويس ووجهتها الهند على أن تعمل في نفس الوقت على تحصين ميناء جدة استعداداً لمواجهة أي خطر برتغالي في المستقبل لمهاجمة الأماكن المقدسة ولذا فإن الحملة زودت بالفنيين اللذين للقيام بهذه التحصينات وقد أقام هؤلاء الفنيون فعلاً بعض الاستحكامات في هذا الميناء ثم اتجهت الحملة إلى موانئ اليمن الواقعة على البحر الأحمر مثل تمر بجيزان وجزيرة كمران ثم اتجهت إلى منا فعدن حيث ذكر الأمير الكردي قائد الحملة لحاكم عدن الطاهري أن الحملة تهدف للهند لمحاربة البرتغاليين فأمدّه حاكم عدن بما يشاء من طعام ومؤن ومع أن الحملة تمكنت حينما وصلت إلى (ديو) من التحالف مع بعض الإمارات الهندية وأحراز انتصارات جزئية على القوى البرتغالية إلا أن الهزيمة حلت بها في النهاية ولم تحقق الهدف المرجو منها (٩) ومنذ تلك الأونة وازداد اقتراب الخطر البرتغالي إلى مدخل البحر الأحمر وخاصة بعد الحملة التي أرسلها السلطان اليميني هاجر بن عبد الوهاب ٢٧ شوال ٩١٢هـ - ١١ مارس ١٥٠٧م لمحاربة البرتغاليين في الهند ولم تتمكن من إصابة هدفها كما أن الوضع السيئ الذي كان يمر به السلطان عامر لم يمكنه من معاودة إرسال حملة أخرى (١٠) فازدادت جرأة البرتغاليين على الاقتراب من السواحل العربية فتمكنت حملة برتغالية تحت قيادة البوكر من احتلال جزيرة (سقطرة) قريباً من مدخل البحر الأحمر هادفة الخلاق

هذا البحر أمام التجار العرب كما تمكن البوكيرك أثناء تواجده في المياه العربية من القيام ببعض الأعمال التخريبية في المنطقة الممتدة من مدخل البحر الأحمر وحتى جزيرة (هرمز) وفي تلك الأثناء حدث اتصال بين الحبشة والبرتغال بهدف إيجاد جبهة متحدة بين القوتين ضد المسلمين وبخاصة على الممالك في مصر واستطاع البوكيرك بناء على المعلومات التي توفرت لديه من الرسول الحبشي الذي أرسله إلى ملك البرتغال من مهاجمة زيلع أثناء حملته على عدن والبحر الأحمر ١٥١٣م التي كان يهدف من ورائها إلى السيطرة على عدن وخلق المنافذ العربية البحرية لأنه أدرك أن القدر من التجارة الشرقية التي تصل إلى أوروبا يتبع طريق البحر الأحمر ولأن عدن كانت تمثل أكبر مستودع تجاري في المنطقة ولذا فإنه عمل كل جهده للسيطرة عليها من أجل تأمين طريق البرتغال الجديد أي طريق رأس الرجاء الصالح ، وفعلًا تمكن من الاستيلاء عليها والقيام ببعض الأعمال التخريبية بها وأحرق كثيرًا من السفن الراسية بسينائها ، كما وجه جهده بعد ذلك للاستيلاء على جزيرة كمران لأنها كانت تمثل محطة بحرية هامة بين جدة وعدن وتمكن منها في أوائل صفر ٩١٩هـ - أبريل ١٥١٣م (١١) ولكنه لم يستطع أن يصل إلى جدة لقسوة الأحوال الطبيعية فاضطر إلى العودة إلى كمران مرة ثانية ، وقد حدد هذا النشاط البرتغالي العدائي بلدان البحر الأحمر ، اليمن ، الحجاز ، مصر - وكان البرتغاليون يهدفون من وراء غزو البحر الأحمر القضاء على النفوذ العربي البحري والتجاري - وتمكنوا طبقًا لما تذكره المصادر من جمع قدر كبير من المعلومات عن هذا البحر وحركة التجارة به وعجزت كل من مصر واليمن عن صد هذا الخطر الذي حدد شريانها التجاري وأدى إلى إضعاف اقتصاديات كل منهما (١٢) -

وكما حدث اتصال من أجل التنسيق بين القوى المسيحية في الحبشة والبرتغال ضد القوى الإسلامية فإن فكرة التعاون بين القوى الإسلامية ظهرت في تلك الأثناء وتم الاتصال بين السلطان الغوري المملوكي وبين السلطان بيلايز الثاني العثماني (١٤٨١ - ١٥١٢م) لمواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر وفعلًا ظهر البحارة العثمانيون في السويس واشتركوا في الحملة التي أرسلها السلطان الغوري إلى جنوب البحر الأحمر تحت قيادة سلمان الرئيس الذي اشتهر باسم سلمان الرومي وكان هدف الحملة قفل البحر الأحمر أمام البرتغاليين واتخاذ عدن قاعدة لمواجهة هذا الخطر (١٣) وهي نفس الخطة التي اتبعها العثمانيون فيما بعد في هذا البحر ولكن لم يقدر لهذا

التعاون الاسلامي أن يستمر فبدأ الصدام بين القوتين الاسلاميتين : المماليك في مصر وبلاد الشام والحجاز والعثمانيين وانتهى الصدام بسقوط دولة المماليك وتولى زمام الامور في المنطقة للعثمانيين ووضع على عاتقهم مسئولية مواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر وحماية النشاط التجاري به والمحافظة عليه كبحيرة اسلامية .

العثمانيون والنشاط التجاري في البحر الأحمر :

منذ ٩٢٢ هـ - ١٥١٧م أصبحت مسئولية حماية البحر الأحمر وسواحه تقع على عاتق العثمانيين وكان عليهم مراقبة الأطماع البرتغالية في هذا البحر ومداخله ولذا فإن مرحلة جديدة من التنافس حول هذا البحر وممارسة النشاط التجاري فيه بدأت منذ ذلك الوقت وبذل العثمانيون جهدا كبيرا للحفاظ عليه كبحيرة اسلامية وتركيز النشاط التجاري على القوى الاسلامية وبخاصة على يد التجار العرب وان اتسمت خطواتهم الاولى كما هو واضح من استقراء الأحداث التاريخية بالضعف حيث أننا نجد أن الحملات البرتغالية استمرت وبشدة وضراوة على سواحل البحر الأحمر في أعوام ١٥٢٠ ، ١٥٢٢ بالتعاون مع الحبشة هادفة بالدرجة الاولى الى ضرب التجارة العربية وشل النشاط التجاري العربي عن طريق تطويق العالم العربي من الجنوب عن طريق ايجاد سياج مسيحي قوي بنشر المسيحية في مصوع ودهلك وزيلع وجميع جزر البحر الأحمر . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استمتعت البرتغاليون في صراعهم للسيطرة على البحر الأحمر بعامة ومداخله الجنوبية بخاصة ففي سنة ١٥٢٥ تعرضت عدن لحصار برتغالي وضربت بالمدافع وفي فبراير سنة ١٥٣٠ تمكن (دي سلفيرا) من فرض معاهدة على عدن . نصت على أن تدفع عدن جزية سنوية للبرتغاليين نظير اعتراف البرتغاليين بحرية الملاحة للمعدنيين بشرط عدم توجه سفنهم الى جدة كنوع من فرض الحصار على هذا الميناء الاسلامي الهام (١٤) ولكن هذه المعاهدة في الواقع لم توضع موضع التنفيذ لأن عدن أدركت أنه لا بد من الصمود من أجل بقائها والمحافظة على استقلالها وخاصة وأنها فقدت كثيرا من مقوماتها نتيجة للحصار البحري الذي ضرب حولها (١٥) .

ومنذ ١٥٣٨ بدأ اهتمام العثمانيين بالبحر الأحمر وكمحلة أولى في هذا الميدان بدأت محاولاتهم لاختضاع اليمن لنفوذهم تقديرا منهم لأهمية اليمن الاستراتيجية في صراعهم ضد البرتغاليين وبدأت جهودهم في ميدان البحر الأحمر فكانت حملة سليمان باشا الخادم سنة ١٥٣٨م الذي تمكن بعد عمليات حربية وبعد اتصالات جرت بينه وبين الامراء الحاكمين في جهات البحر الأحمر وبخاصة أمراء الساحل اليمني من الوصول الى عدن والاستيلاء على الميناء ثم غدر بحاكمها عامر بن داود وبعض أتباعه من أساء الى سمعته لدى القوى الإسلامية على السواحل العربية والهندية ومع أنه قد تمكن من الوصول الى (ديو) ومحاصرة قلعتها وتهديد القوة البرتغالية الا أنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه فاضطر الى العودة الى المياه العربية فوصل الى ميناء الشعر اليمني واستولى على حضرموت ثم اتجه الى عدن وأبحر منها الى ميناء المخا حيث أنزل قواته الى البر استعدادا لاختضاع المماليك في زبيد للسيطرة العثمانية وتوكيد هذه السيطرة على سواحل البحر الأحمر والاشراف على النشاط التجاري فيه ولكن يبدو أن سوء تصرفه في عدن أساء اليه بشكل حاد مما جعله يفشل في هذا السبيل فعاد أدراجه الى مصر - دون أن يحقق الأهداف الرئيسية التي كان يقصدها السلطان في حملته وأن نجح في الاستيلاء على عدن وحده بعض الشيء من الخطر البرتغالي (١٦) وفي سنة ١٥٥٧ تمكن العثمانيون من الاستيلاء على سواكن ومصروع وتم التحالف بينهم وبين ملك الحبشة فاسيليداس Fasilidas على أساس الحلاق الموائمة الحبشية في وجه البرتغاليين (١٧) والحقيقة أنه منذ سنة ١٥٥٤ يشمر الباحث في تاريخ الفترة أن أهمية اليمن لدى العثمانيين تعددت بالدفاع عن البحر الأحمر وممارسة النشاط التجاري فيه وفي موانئه خاصة وأن العثمانيين كانوا قد نجحوا في فرض تقليد جديد يقضي بمنع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٨) ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأت قوى دولية أخرى تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في هذا البحر وإقامة علاقات تجارية مع موانئه والاهتمام به كطريق تجاري عالمي -

فقد بدأ التطلع البريطاني اليه منذ تلك الفترة وبدأ خطواته العلمية منذ ١٦٠٩م فقد وصل الكابتن شاربي Alexander sharpey الى عدن بهدف إقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية ورغم فشل مهمة بعثة شاربي

لوقوف السلطات العثمانية في عدن منها . فان شركة الهند الشرقية أرسلت في العام التالي سر هنري ميدلتون Middleton على رأس بعثة تجارية الى البحر الأحمر فزار عدن ثم اتجه الى المخا الا أن هذه البعثة هوجمت في المخا من جانب بعض الأتراك وقتل بعض أفرادها وقوبلت هذه البعثة بالاستنكار من جانب السلطات الحاكمة في صنعاء التي أبدت دهشتها لجرأة المسيحيين ومحاولة اقترابهم من شبيب الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة (٢٠) .

وفي سنة ١٦١٢م جاءت الى المخا بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس John saris الذي استقبله حاكم المخا استقبالا حسنا وفي تلك الأثناء صدرت تعليمات باشا اليمن بالسماح للأجانب بالتجارة بحرية على الشاطئ اليمني ومع السفن الهندية وأنه مسموح لهم كذلك بشراء أي شيء يرغبون فيه من المخا (٢١) .

ومن الملاحظ أنه في نفس الفترة التي ازداد فيها النشاط البريطاني في البحر الأحمر ، دخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في البحر الأحمر والتوغل فيه ومحاولة إقامة الوكالات التجارية ، الهولنديون ، ففي عام ١٩١٤ وصلت بعثة هولندية بقيادة (فان دي بروك) Vande Brock بقصد تجميع المعلومات حول طبيعة التجارة في موانئ البحر الأحمر وأبلغ (فان دي بروك) حاكم عدن بأن لديه تصريحا من الصدر الأعظم يعطيه حق التجارة في جميع أنحاء السلطنة العثمانية ومع أن حاكم عدن استقبله استقبالا حسنا الا أنه أشار عليه بأن يفادر الميناء لأن التجار المقيمين فيها اعتبروا وجوده هناك خطرا عليهم (٢٢) فاتجه صوب الشحر وأقام هناك وكالة هولندية وفي سنة ١٦١٦ وصل الى المخا واستقبله حاكمها استقبالا وديا ووافق على إقامة وكالة هولندية في المدينة كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة ٣٪ ولكن باشا صنعاء رفض الموافقة على إقامة وكالة تجارية هولندية بالمخا بحجة أن مثل هذه الموافقة لا تكون الا من السلطان نفسه مبدئيا تخوفه من توغل الهولنديين الى المدن المقدسة نفسها ولأن حصول الهولنديين على مثل هذا الحق يشير حفيظة غيرهم من التجار الفرس والهنود الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل الى ١٦٪ (٢٣) ولذا فانتا نجد أن فان دي بروك بعد أن وضعت هذه العقبات أمام إقامته وكالة تجارية هولندية في المخا اضطر الى تركيز بعثته التجارية في الشحر وانسحب عائدا الى الهند . وهكذا نجد أن النشاط التجاري الهولندي اتخذ

من الشعر قاعدة له ولم يحاول الدخول في صراع أكثر من هذا حول التوغل في البحر الأحمر وإقامة وكالات تجارية في موانئه .

أما الانجليز فقد استمروا في محاولاتهم حتى استطاعوا في سنة ١٦١٨ في الحصول على تصريح بإقامة وكالة تجارية لهم في المخا فقد وصل الكابتن شلنج shilling الى المخا واستقبله حاكمها رجب آغا وأعلمه أنه يوجد تصريح من حاكم اليمن يسمح للانجليز بمقتضاء بالمناجزة بحرية في المخا وبتشديد وكالة لهم هناك وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ تدفع نقدا أو عينا (٢٤) وبذلك بدأ الانجليز يزاولون نشاطهم التجاري في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر بحرية تامة وصاروا هم القوة الأوروبية الوحيدة التي لها حق المناجزة حتى ميناء المخا .

ومنذ سنة ١٧٠٨ وفي غيبة النفوذ العثماني من اليمن وفي عهد الدولة القاسمية الزيدية بدأ التطلع الفرنسي الى المشاركة في النشاط التجاري في البحر الأحمر حيث وصلت بعثة فرنسية الى عدن بقيادة دي مرفيل De Merveille ثم اتجهت الى المخا فوصلت اليها في ٢ يناير سنة ١٧٠٩م وتمكنت هذه البعثة من عقد اتفاقية تجارية مع حاكم المخا (الدولة) نيابة عن الامام المهدي حصلت بمقتضى هذه الاتفاقية على حق إقامة وكالة تجارية في المخا ، وأن تكون الضرائب الجمركية على البضائع المباعة بنسبة ٣٪ وأن يرفع العلم الفرنسي على الوكالة ، شريطة أن يعود التجار الفرنسيون الى سفنهم ليلا . واستمر النشاط الفرنسي التجاري في سبيله فوجد سنة ١٧١١م بعثة فرنسية أخرى بقيادة دي لالاند De la lande تصل الى ميناء البحر الأحمر وفي تلك الفترة تزداد خشية السلطات العثمانية من النشاط الأوروبي التجاري في البحر الأحمر فتبدأ تحذر السلطات المحلية من خطورة هذا النشاط فترسل رسولا عثمانيا الى امام اليمن يحذره من خطر الاستمرار في المناجزة مباشرة مع الأوروبيين ويطلبه بأن يقتصر تصدير البن اليمني على مصر ولكن امام اليمن لم يستجب لهذه الدعوة العثمانية التي كان فيها ولا شك اضرار باقتصاده وفرض عزلة دولية عليه ومن هنا كان رفضه لهذه الدعوة واستمر في علاقاته مع القوى الأوروبية واستمرت العلاقات الفرنسية اليمنية تسير في طريقها الطبيعي حتى سنة ١٧٣٨ حينما حدثت أزمة بين حاكم المخا (الدولة) وبين الشركة الفرنسية التي أرسلت سفينة حربية ضربت الميناء ضربا مؤثرا تم على اثره توقيع معاهدة بين الشركة وبين حاكم

المخا (انقصت الضرائب الجمركية بمقتضاها من ٣٪ الى ٢٪) (٢٥)
ولا شك أن النشاط التجاري الأوروبي كان له أقدامه الثابتة على سواحل
البحر الأحمر الجنوبية في النصف الأول من القرن الثامن عشر عن طريق
الوكالات التجارية المنتشرة في موانئ هذا البحر وبدأ يسمى إلى الوصول
إلى أقصى الشمال وهذا ما سوف يحقق في النصف الثاني من القرن الثامن
عشر كما سنرى -

وقد حاولت قوى أوروبية أخرى في النصف الثاني من القرن الثامن
عشر أن تدخل حلقة الصراع حول المنافسة التجارية في البحر الأحمر واتخاذ
طريقا تجاريا مثل الدنمرك التي أرسل ملكها سنة ١٧٦٢ بعثة علمية
برئاسة نيبور Neibur بهدف دراسة الجزيرة العربية بصفة عامة
واليمن بصفة خاصة ووصلت إلى المخا في ٥ أغسطس سنة ١٧٦٣ وسمح لها
بمناقشة أمام اليمن في صنعاء في كثير من الأمور من بينها الأمور التجارية
ثم غادرت اليمن (٢٦) -

والواقع أن أثر هذه المنافسة التجارية قد انعكس على السوق المحلية
والنشاط التجاري في بلدان حوض هذا البحر بصفة عامة ومصر بصفة
خاصة فمثلا نجد أن شركة الهند الانجليزية بعد أن كان اهتمامها بالسوق
المصرية قد قل نجد أنها عادت منذ أواخر القرن السابع عشر إلى الاهتمام
بهذه السوق بهدف تحدي فرنسا ومنافستها في التجارة الشرقية فعميت لها
في سنة ١٦٩٧ قنصلا بالقاهرة ووكيلا بالاسكندرية وأصدر السلطان مصطفى
الثاني خطا شريفا بأن يتمتع التجار الانجليز بمصر بنفس الامتيازات التي
يتمتع بها الفرنسيون وأنها أن لا يدفعوا أكثر من ٣٪ رسما على
ما يستوردونه لمصر (٢٧) وكان التجار الانجليز في ذلك الوقت يصدرون
من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعلطور والجلود والتمر والسكر
والسجاد والتبغ وريش النعام والصمغ ويستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة
الصوفية من (الجوخ) خاصة (٢٨) والحقيقة التي يصل إليها الباحث أن
الوقائع تظهر أنه رغم هذا النشاط الانجليزي في السوق المحلية المصرية
كمركز لتصريف المنتجات الشرقية التي تصل إليها عن طريق البحر الأحمر
فإن التفوق بدأ واضحا للتجار الفرنسيين الذين بلغ عددهم في القاهرة
وحدها سنة ١٧٠٢م خمسين تاجرا فرنسيا كما كانت لهم منشآتهم التجارية
بالاسكندرية ورشيد (٢٩) وان بدأ واضحا أن الاهتمام الانجليزي بمصر

وبطريق البحر الأحمر التجاري قد ازداد بعد صلح باريس سنة ١٧٦٣ والهدف واضمح وهو الربط بين مصر والامبراطورية البريطانية بالهند وما شجع على سلوك هذا السيل أن السلطات العثمانية كانت قد وافقت في تلك الفترة على السماح للسفن الأوروبية أن تصل إلى جدة نتيجة لمساعي شريف مكة الذي كانت الرسوم الجمركية التي يدفعها التجار تشكل قدرا كبيرا من دخله (٣٠) هذا من جانب ومن جانب آخر فإن القوى المحلية الحاكمة في بلدان حوض البحر الأحمر سواء الأشراف في مكة أو المحاليك في مصر أو الأتمة في اليمن بدأت تعمل على تشجيع الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانئه الواقعة في حورتها بقصد الاستفادة من الرسوم الجمركية التي تجس على التاجر في جمارك هذه الموانئ وقد بدأ تشجيع هذا النشاط على أشده في مصر منذ عهد علي بك الكبير ثم محمد بك أبو الذهب الذي عقد اتفاقية مع الانجليز عن طريق الرحالة الاسكتلندي بروس (لتشجيع حركة التجارة بين مصر والهند وتعدد الرسوم الجمركية التي تدفع في الموانئ المصرية) (٣١) وحاولت السلطات العثمانية أن تحد من نشاط السلطات المحلية في هذا الميدان وأن توقف في وجه النشاط التجاري في هذا البحر ولكن دون جدوى فمع أن السلطان العثماني أصر على عدم إهمار السفن الأوروبية شمال جدة وذكر السلطات الحاكمة في مصر - بما فعله الانجليز في الهند حيث أتوا إليها كتجار ثم تحولوا إلى مستثمرين وحكام (٣٢) إلا أن هذه التحذيرات العثمانية لم تستطع أن توقف هذا النشاط الدولي حول ممارسة حرية التجارة في البحر الأحمر - فقد تمكنت عدة سفن انجليزية من الوصول إلى الموانئ المصرية مثل السويس - القصير - الطور في الفترة من ١٧٧٥ - ١٧٧٩ . كما شهدت هذه الفترة نشاطا فرنسيا مماثلا فقد تمكن المرنسيون من عقد اتفاقية مع مراد بك سنة ١٧٨٥ عين بمقتضاها جورج بلديون قسلا فرنسيا في مصر (٣٣) . وذلك بهدف احياء طريق البحر الأحمر التجاري وتشيط التجارة فيه وقد اتفق على تشجيع وصول السفن الفرنسية والمتاجر الفرنسية إلى السويس كما اتفق على تعدد الرسوم الجمركية وحماية الفرنسيين في الأراضي المصرية .

تجارة البحر الأحمر والنشاط التجاري في السوق المحلية المصرية :

وإذا ما انتقمنا الى الحديث عن النشاط التجاري في الأسواق المحلية المصرية وارتباط هذا النشاط بالحركة التجارية في البحر الأحمر فإن الوثائق المتوفرة تثبت أن العمل التجاري في السوق المحلية قد نشط وبدرجة كبيرة خلال العصر العثماني وانتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالتجارة في بعض السلع المستوردة عن طريق موانئ البحر الأحمر في كل أحياء القاهرة (٣٤) وأصبحت مصر مركزا لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرق الأقصى واليمن والصومال الى بدران المغرب العربي وبلاد الشام وبعض البلدان الأوروبية وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التي أصابت المجتمع المصري في القرن الثامن عشر وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن كوت فئة متميزة لها نشاطها الاقتصادي الواسع كما اكتسبت مكانة اجتماعية متميزة كذلك جعلتها في مقدمة الفئات الاجتماعية التي كانت تشكل المجتمع المصري .

وأصبحت الأسر التجارية في مصر في القرن الثامن عشر عبارة عن شركات تجارية كبيرة تقوم بمبيعات الاستيراد والتصدير والتوزيع في بعض الوقت وكان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التي كانت قائمة في القاهرة في ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريين في جميع موانئ البحر الأحمر التي كانت تصل اليها السلع التجارية وتذكر الوثائق أن السيد محمد حليل عمل وكيلا للعلاج عني حماد الفيومي بسدر جدة وكان يقوم بإرسال طرود البن اليه ويصرف أمواله التجارية بهذا الشغل نيابة عنه واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبي من بعده ويبدو أن نشاط هذه الأسرة التجاري كان كبيرا (٣٦) فمشر على وكلاء آخرين لها بسدر جدة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر اللذين عملا وكلاء لهذه الأسرة بسدر جدة كذلك ، وقد كانت هذه الأسرة تتاجر بالدرجة الاولى في البن اليمني (٣٧) كذلك تذكر الوثائق أن الحاج عمر عمل وكيلا للفواجا عند المرير الشهير بابن أبي بلعة المغربي (٣٨) هذه أمثلة للوكلاء التجاريين للتجار المصريين في موانئ البحر الأحمر ومن الملاحظ أن نظام الوكلاء التجاريين استمر حتى بعد أن تمكنت السفن التجارية الأجنبية أن تصل الى السويس وغيرها من الموانئ المصرية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

ومن الجدير بالملاحظة أن الأمر التجاري الكبير والتي مارست نشاطا تجاريا واسما في البحر الأحمر خلال العصر العثماني تعود في أصولها إما إلى أصول مغربية أو شامية - وفي بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين بعض التجار من أصول مشايخية مما يدل على أن السوق المحلية المصرية بطرا لقربها من البحر الأحمر جذبت كثيرا من أساء البلدان العربية وبخاصة من بلدان المغرب العربي وبلاد الشام لممارسة نشاطهم التجاري فيه .

والحديث عن التجار المصريين ودورهم في تاريخ مصر الاقتصادي في العصر العثماني حديث متبع وهام وسوف نتاوله في دراسة مفصلة في وقت لاحق ويكفي هنا أن نشير أن بعض الثغائر المغاربة أصبحوا شيوعا لطوائف التجار في بعض أحياء القاهرة مثل الحواجا الحاج أحمد المغربي الذي أصبح شيخ التجار بحط العورية (٢٩) أكبر أحياء القاهرة التجارية في ذلك الوقت وكذلك السيد الحاج عبد السلام المغربي الذي كان من أعيان التجار بسوق الجميل والحواجا الحاج محمد الكهن الذي صار من أعيان التجار بوكالة الماوردي (٤٠) كما كان من بين التجاسر المغاربة المشهورين الحواجات الحاج أحمد ابن المرحوم الحاج سعيد المغربي الشهير بالجميل . والحاج أحمد حديق (٤٢) والحاج محمد المغربي الفاس (٤٣) ويكفي أن نذكر أن أسرة الدادة الشرايبي التي أصبحت تمثل أكبر السيوت المالية والتجارية بمصر في القرن الثامن عشر كانت أسرة مغربية الأصل (٤٤) .

أما التجار الشوام الذين برزوا على مسرح السوق التجارية في مصر وشاركوا في الاشتغال بالسلع التي كانت ترد عن طريق البحر الأحمر فإن دورهم لا يقل أهمية عن غيرهم من التجار فقد استطاع بعضهم أن يكون شركات تجارية خاصة بالتجارة في هذه السلع كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع التي تأتي عن طريق البحر الأحمر مثل الدسي نقولا المصري الحمصي الشامي الذي كان يقوم باستيراد المرجان وتوريه على التجار المشتغلين بالتجارة في هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة وكان لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يملكون باسمهم في مواني البحر الأحمر في جدة ومعا والسويس كما كان لهم وكلاء ببلاد الشام لتصريف تجارتهم بهذه البلاد (٤٥) .

وبذلك أصبحت السوق المصرية سوقا مركزية لتصريف السلع التجارية التي ترد إلى مصر عن طريق البحر الأحمر وبخاصة البن اليمني والأقشة الهندية وكذا الارز الهندي والمرجان والحاج وغيره من السلع الصومالية .

ومما يثبت ازدهار هذا النشاط واتساع سوقه وأنه لم يمسد نشاطا معليا انتشار الوكالات التجارية المتخصصة وممارسة شاطها على نطاق واسع ومع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلدان الاوروبية حتى أنه يمكن القول أنه منذ بداية القرن الثامن عشر أصبحت البيوت التجارية في مصر تشكل بداية الرأسمالية التجارية في مصر ان صبح هذا التعبير فمن طريق تتسع تركت بعض هؤلاء التجار وحصر هذه التركات يقرر حجم الثروات الضخمة التي كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري كما يتضح أن هؤلاء التجار أصبحوا يمولون الصناعات المحلية وينتجونها لحسابهم الخاص واستغلال هذه المنتجات المحلية في التبادل التجاري في داخل البلاد وخارجها كما تمكنت من استثمار رأسمالها في كثير من المجالات وخاصة ميدان الترام الأراضي الزراعية (٤٦) .

وغير دليل على ازدهار النشاط التجاري الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني عن طريق البحر الأحمر الدخل الذي كانت تدركه الجمارك المصرية من موانئها الواقعة على هذا البحر كما ترصده سجلات الجمارك في ذلك العصر فقد بلغ هذا الدخل في بعض السنوات (٥٥٤ كيسة) ، (٢٩٦٥) بارة (٤٧) وكان جبرك النهار بالسويس ذا أهمية كبيرة ويشكل دخلا كبيرا لمن يلتزمه (٤٨) بل أن العمل بالسمره بوكالة البهار بالسويس وهي الوكالة التي توضع فيها البضائع الواردة حتى تتم اجراءات الجمر (٤٩) أصبحت تمثل دخلا هاما من مصادر دخل الباشا في العصر العثماني حيث أن عوائده التي تأتيه من الجمارك كانت تشكل موردا ضخما بالنسبة له . ويهنا هنا ما كان يصله من جمارك البحر الأحمر وبخاصة السويس والقصر فقد كان للباشا على كل فرق ين (٤٠٠) نصف حصة وقد وصل ايراده من جمرك السويس في عام ١٢٠٠هـ - ١٧٨٥م (٦٠٠٠-٦٧٥٠ بارة سنويا) وعندما تمكن مراد بك وابراهيم بك من السيطرة على أمور الادارة بمصر تحكموا في جمرك السويس ودفعوا للباشا في مقابل ذلك سلعا في نهاية القرن الثامن عشر حوالي (٧٥٠٠-٨٠٠٠) بارة سويا بعد أن كانت في بداية القرن تبلغ حوالي (١٢) مليون بارة (٥٠) وهذا المعز في دخل الباشا من الجمارك المصرية لا يعود الى ضعف الحركة التجارية بقدر ما يعود الى المقام الأول الى سيطرة الامراء المماليك على السلطة . واستهانتهم بالباشوات العثمانيين هذا بالاضافة الى الصراعات السياسية التي شهدتها مصر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر -

ومما سبق يمكن استخلاص العقائق التالية :

أولاً : أن النشاط التجاري في موانئ البحر الأحمر خلال العصر العثماني طبقاً لما تذكره المصادر المحلية المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية وسجلات الجمارك لم يصب بالركود التام كما كان يعتقد البعض وذلك عن طريق ما تثبته هذه المصادر من مواد تتعلق بهذا النشاط مما يثبت أن الحركة التجارية ظلت مستمرة في هذا البحر وموانئه سواء منها الواقعة على ساحل شبه الجزيرة العربية أو الواقعة على الساحل الإفريقي ومصر وكانت السفن التجارية الأجنبية تؤم الموانئ المسموح لها بأن تصل إليها حتى استطاعت في نهاية القرن الثامن عشر أن تصل إلى جميع هذه الموانئ وازداد التنافس الأوروبي حول إقامة الوكالات والانفراد بالمفود فيها وأصبح إنشاء الوكالات التجارية في موانئ البحر الأحمر هدفاً رئيسياً بين هذه القوى المتنافسة . ومن أجل هذا الهدف عقدت هذه القوى الأوروبية المعاهدات مع السلطات الحاكمة في مصر وغيرها من البلدان التي تطل على هذا البحر متعددة الرسوم الجمركية التي تدفعها لهذه السلطات التي تقع هذه الموانئ ضمن أملاكها .

ثانياً : كان من نتيجة هذا النشاط التجاري في البحر الأحمر أن شهدت مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر تكوين فئة التجار المحليين الذين مارسوا نشاطهم على نطاق واسع وكونوا في بعض الأحيان فيما بينهم شركات تجارية مساهمة (٥١) واتخذوا من السوق المصرية مركزاً لنشاطهم الذي امتد إلى بلدان المغرب العربي وبلاد الشام كما قاموا بدور الموردين لبعض التجار الأوروبيين وقد كان هؤلاء التجار كما رأينا وكلاء تجاريين في موانئ البحر الأحمر يقومون بمقد الصفقات التجارية نيابة عنهم (٥٢) وقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصدر في ذات الوقت كما رأينا سابقاً .

ثالثاً : ترتب كذلك على هذا النشاط التجاري ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية التي أخذت تستثمر جزءاً من رأسمالها في مجالات أخرى غير التجارة ، مثل تمويل الصناعات لحسابها والتزام الأراضي الزراعية ورعتها (٥٣) وبناء المقارنات وتأجيرها وبخاصة في الأحياء التي يتركز فيها نشاطها إلى جانب انشائها القصور الخاصة في الأحياء التي اشتهرت بسكن الطبقة الأرستقراطية الحاكمة مثل أحياء بركة الأريكية وبركة الفيل وقناطر السباع (٥٤) أي وجود فئة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المصري .

المصادر

١ - دكتور فاروق عثمان ابانقة . عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨م - ص ص ١٨ - ١٩ - حيث يذكر أن تجارة الشرق ظلت حتى القرن التاسع عشر تفي بإحاجات الطبقة الراقية في أوروبا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية ويذكر كذلك أن ما كان يصل إلى أوروبا كان يعقّق ربحاً لا بأس به للتجار في أوروبا مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربحة في نفس الوقت انظر كذلك :

Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East A history, P 144

حيث يذكر أن تجارة البحر الأحمر خلفت طبقة من التجار الأثرياء حيث وجد حوالي مائتين من التجار الذين زاد رأس مال كل منهم عن مليون وندوة وأكثر من ألفين تاجر زاد رأس مال كل منهم عن مائة ألف ندوة .

٢ - محمد بن أحمد بن أبياس . يدائع الزهور في وقائع الدهور . ج ٥ . ص ٩٠ .

٣ - نفس المصدر . ص ٩٠ .

٤ - Fisher, Sydney : Op. cit P. 144 .

٥ - محمد بن أحمد بن أبياس . المصدر السابق ج ٥ . ص ٣١٦ .

وانظر كذلك Fisher, Op. cit P. 144 .

٦ - Fisher, Sydney : Op. cit P. 144 .

٧ - دكتور سيد مصطفى سالم . الفتح العثماني الأول لليمن ط ٢ . ص ٥٢ .

٨ - Fisher, Sydney : Op. cit P. 144 .

Ser Jeant, R.B. The Portuguese of the Arabian coast p. 43

٩ - دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ص ٦١ - ٦٢ .

١٠ - دكتور عبد الحميد البطريق . من تاريخ اليمن الحديث ٥١٧ - ١٨٤٠ .

Wilson, sir Arnold T., The persian Gulf P. 117 119.١٩ - ص ١٨

١١ - دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ١ - ٧٢ .

١٢ - Serjeant, R. B. op. cit, 169

١٣ - دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ص ٧٨ - ٧٠م . دكتور

جاد طه . سياسة بريطانيا في جنوب اليمن . ص ٢٢ -

١٤ - دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ص ٩٧ : ١١١ .

١٥ - دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ١١٢ .

١٦ - دكتور عبد الحميد البطريق . المصدر السابق . ص ص ٢٦ - ٢٧ .

دكتور سيد مصطفى سالم . المصدر السابق . ص ص ١٤١ - ١٥٠ . ج ٢ لودير . دليل

الخليج . ج ١ ص ١٦ .

١٧ - نفس المصدر . ص ص ١٩٥ - ١٩٦ .

١٨ - دكتور محمد أحمد أنيس . الدولة العثمانية والشرق العربي . ص ١٣٠ . ١٣٤

١٩ - Yahya Arm Ajani, Middle East, Past and Present P. 202

٢٠ - جاد طه . المصدر السابق . ص ص ٢٥ - ٢٦ .

- ٢١ - نفس المصدر ، ص ٢٦ . وانظر كذلك محمود كامل ، اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية ، بيروت ١٩٦٨/صص ٢١٤ - ٢١٥ .
- ٢٢ - المصدر نفسه ، ص ٢٧ - محمود كامل ، المصدر السابق حيث يذكر (ولكن الترحيب بالهولنديين في اليمن لم يلبث أن تحول إلى سخط عليهم عندما هاجموا بعض السفن العربية التي كانت تقوم بنقل بضائع برتغالية باعتبار أن ذلك قد عاد على التجار العرب بفسارة جسيمة وقضى الاتراك على (دي ميلده) الهولندي كرهينه وبلغ السخط على نهاون الوالي التركي مع الهولنديين إلى حد أنه أعدم شنتقا) ص ٢١٥ .
- ٢٣ - دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، صص ٢٧ - ٢٨ ، محمود كامل ، المصدر السابق ص ٢١٥ .
- ٢٤ - الدكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
- ٢٥ - من الطريف أن نذكر أن السلع التي كان يجلبها التجار الأوروبيون من شبه الجزيرة العربية ، اللؤلؤ من الفليج العربي ، والبخور والمر من جنوب شبه الجزيرة العربية وبفاصة من ظفار وحضرموت والتوابل والمنسوجات الحريرية والسيول والعاج والمر واليقور وريش النعام والذهب من الساحل الأفريقي .
- انظر دكتور محمود طه أبو الملا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، ج ١ ، طبعة ١٩٧٢ م .
- ٢٥ - دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٣١ .
- وانظر كذلك عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليمني (تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والعزى في تاريخ اليمن ، صص ٢٢٢ - ٢٢٣) .
- ٢٦ - دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- ٢٧ - عبد الواسع بن يحيى الواسعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٢٧ - دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وآخرون ، دراسات في النهضة العربية ، ص ٢٢٠ .
- ٢٨ - نفس المصدر ، ص ٢٧٠ .
- ٢٩ - نفسه ، ص ٢٧١ .
- ٣٠ - نفسه ، ص ٢٢١ .
- ٣١ - نفسه ، صص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- ٣٢ - نفسه ، ص ٢٢٢ .
- ٣٣ - دكتور محمد أحمد أنيس ، المصدر السابق ، صص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٣٤ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المقصورة في تاريخ مصر في العصر الحديث ، القسم الأول ، في العصر العثماني ، المجلة التاريخية المغربية ، صص ٥٩ - ٦٢ .
- ٣٥ - أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الجا بالعالي ، وسجلات محكمة القسمة العسكرية .
- ٣٦ - أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٨٢ مادة (١٨٢) .
- ٣٧ - أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٩١ مادة (٢٩١) .

- ٣٨ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة الباب العالي . سجل رقم ٩٠ مكرر ، ص ٤٧ . مادة (٧١٨) وهي عبارة عن عقد صفقات تجارية بين تجار مقاربة . وانظر كذلك المجلة التاريخية المصرية - عدد (٩) صص ١٨٦ - ١٩٩ .
- ٣٩ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات القسم العسكرية . سجل (١٧٥) . ص ١٨٢ . مادة (٢٥٤) . ولزيد من التفصيل حول هذه الموضوعات انظر :
André Raymond, Artisans et commetcants au caire
X V III siècle, Damas, 1973.
- ٤٠ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة القسم العسكرية . سجل (١٧٥) . ص ١٧٠ . مادة (٢٣٦) .
- ٤١ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات الديوان العالي . سجل (١) . ص ١٧ . مادة (٣٠) .
- ٤٢ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات اسقاط القرى . سجل (٣) . ص ٨٣ . مادة ٢٣٦ .
- ٤٣ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة الصالحية النجمية . سجل ٥٠٩ . ص ٢٠ . مادة ٩٢ . وانظر كذلك المجلة التاريخية المصرية العدد ٨٢٧ . صص ٩٩ - ١٠٥ .
- ٤٤ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة القسم العسكرية . ص ٢٤١ - ٢٤٣ . مادة ٤٠٩ .
- ٤٥ - انظر لزيد من التفصيل . دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن (علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني) بحث ألقى بالمؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام . دمشق في الفترة من ٢٧ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٨ م .
- ٤٦ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن . الريف المصري في القرن الثامن عشر . ص ٩١ . ٩٢ . ٢٠٠ . ٢٠١ .
- ٤٧ - دار الوثائق القومية . سجلات الجمارك . سجل رقم ٦١٥ جديد . ٤١٤٠ قديم الخاص بعام ١٠٨٨هـ .
- ٤٨ - كان هذا الجمرع يمر دخلا كبيرا من البضائع الواردة من العجاز واليمن والهند وكما هو ثابت من سجلات الجمارك ووثائق المحكمة الشرعية فان المتزعمين الذين كانوا يتولون ادارة هذا الجمرع كانوا من المسيحيين أو اليهود حيث أن الاعتقاد الذي كان سائدا لدى القائمين على أمور الحكم في ذلك الوقت أن جمع هذه الضرائب ينال تعاليم الاسلام واعتبروه نوعا من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة .
- ٤٩ - دكتورة ليلى عبد اللطيف . الادارة في العصر العثماني . ص ٩٧ .
- ٥٠ - نفس المصدر . صص ٩٧ - ٩٨ .
- ٥١ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة القسم العسكرية . سجل (١٥٢) صص ٢٤١ - ٢٤٣ مادة (٤٠٩) .
- وهي عبارة عن عقد شركة تجارية ضخمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبي والنزاع حول هذه الشركة .
- وانظر كذلك : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن . علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني ص ٨ .
- أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات محكمة القسم العسكرية . سجل ١٧٥ . ص ٢٧٠

٥٢ - أرشيف المحكمة الشرعية . سجل ١٦٥ . ص ١٨٧ ، مادة ٢٨٧ •

أرشيف المحكمة الشرعية . سجل ١٦٥ . ص ١٩١ . مادة ٢٩١ •

أرشيف المحكمة الشرعية . سجل ١٩٥ . مادة ٣٠٩ •

٥٣ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن . الريف المصري في القرن الثامن عشر .

ص ٩١ - ٩٤

أحمد شلبي عبد الغني . أوضح الاشارات تحقيق عبد الرحيم . ص ١٩٥ •

٥٤ - أرشيف المحكمة الشرعية : سجل ٥٠٩ محكمة الصالعية النجفية . ص ٢٠ •

مادة (٦٢) •

: سجل ٤٨ محكمة القسمة العسكرية . ص ١٥٧ . مادة ٢٥٨ •

: سجل ٢٢٤ محكمة طولون . ص ص ٤٠١ - ٤٠٢ . مادة ٨٦٨ •

: سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالي . ص ٤٢ . مادة (٢١٨) •

: سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالي . ص ١٣ . مادة (٦٥) •

: سجل ١٢٨ محكمة الباب العالي . ص ١٨ . مادة (٣٦٩) •

: سجل ١٧١ محكمة الباب العالي . ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧ . مادة (٦٣٩) •

: سجل ١٣١ محكمة الباب العالي . ص ١٤٢ . مادة ٥٢٤ •

: سجل ٢٦ محكمة بولاق . ص ٢٥٩ . مادة ١٨٠٤ •

: سجل ١٢٣ محكمة الباب العالي . ص ١٩٦ . مادة ٧٦٨ •

: سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية . ص ٢٨٥ - ٢٨٧ . مادة (٤٠١) •

: سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية . ص ٣١٢ . مادة ٤٢٥ •